S/2002/1296

الأمم المتحدة

Distr.: General
26 November 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الموجهة من السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار ووزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، والسيد ياب ج. دي هوب شيفر، وزير خارجية مملكة هولندا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

261102 261102 02-71311 (A)
0271311

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من وزيري خارجية ألمانيا وهولندا

ترحب جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا بالتطورات الإيجابية التي شهدها أفغانستان منذ اختتام اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. غير أن استمرار الدعم من المجتمع الدولي أمر أساسي لتعزيز النظام السياسي الذي أنشئ حديثا. ونود أن نهنئكم أنتم والسفير الإبراهيمي على الدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة خلال الأشهر الماضية لتوطيد دعائم السلم والاستقرار في أفغانستان.

ونود أن نبلغكم بأن حكومتي جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا تعتزمان تبوأ موضع الدولة التي تتولى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمدة ستة أشهر، عقب إذن مجلس الأمن بتمديد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتتطلع ألمانيا وهولندا إلى تمديد أجل قرار مجلس الأمن ١٤١٣ (٢٠٠٢)، الذي سيُعتمد بحلول آخر تشرين الثاني/نوفمبر، لمدة ١٢ شهرا من أجل استيفاء المتطلبات البرلمانية الوطنية في الوقت المناسب. وستبدأ فترة الستة أشهر بالنقل الفعلي للمسؤولية من تركيا، الدولة التي تتولى حاليا قيادة القوة، إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا.

وقد اتخذت حكومتا جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة هولندا هذا القرار على أساس أن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنطقة مسؤوليتها ستظلان على حالهما كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) وأُعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن ١٤١٣ (٢٠٠٢)، وأن المتطلبات البرلمانية الوطنية لمواصلة مشاركة قواهما في القوة الدولية ستُستوفى. وستظل المهمة الرئيسية للقوة متمثلة في تقديم المساعدة إلى الإدارة الأفغانية في صون السلم على النحو المبين في المرفق الأول من اتفاق بون، بينما ستظل مسؤولية توفير الأمن والقانون والنظام في جميع أنحاء أفغانستان موكولة إلى الأفغانيين أنفسهم.

وما فتئت القوة الدولية تقوم بمهامها بنجاح تحت قيادة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتركيا، وبفضل المساعدة القيمة التي تقدمها الدول المساهمة. أما استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعمه القوي فهو أمر أساسي للحفاظ على القدرات والكفاءات الحالية للقوة الدولية. وإذا ما اعتمد مجلس الأمن عما قريب قرارا جديدا تُمدد بموجبه ولاية القوة الدولية، فإن الدول الأعضاء ستتمكن من وضع خطط ملموسة في الوقت المناسب لمساهماتها في القوة.

وكما كان عليه الحال تحت قيادة المملكة المتحدة وتركيا، ستبقى القوة الدولية للمساعدة الأمنية تضطلع بالمهمة الخاصة التي أذِنَ لها بها قرار مجلس الأمن والتي تختلف عن ''عملية الحرية الدائمة''. وستواصل ألمانيا وهولندا بصفتهما الدولتين اللتين تتوليان القيادة، ممارسة قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وستظلان تساهمان بالقوات والمعدات التي تسهم بها دول أخرى، وستحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات العاملة على الساحة الأفغانية في إطار ''عملية الحرية الدائمة''، وبغرض تحقيق الفعالية، سيظل ثمة تنسيق وثيق بين القوة والقيادة المركزية للولايات المتحدة للفصل بين أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأنشطة ''عملية الحرية الدائمة''، وكفالة عدم تداخل أنشطة أي مجموعة مع التنفيذ الناجح لأنشطة المجموعات الأخرى.

وسيتم الحفاظ على هيئة التنسيق المشتركة المنشأة بممثلين من القيادة المركزية للولايات المتحدة، وحكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لمعالجة المسائل التنفيذية.

ولكفالة تنسيق سياسي – عسكري فعَّال، ستواصل لجنة الجهات المساهمة عقد لقاءات مع الدولتين اللتين تتوليان قيادة القوة بصفتهما الرئيس. وستقوم ألمانيا وهولندا، بصفتهما الدولتين اللتين تتوليان قيادة القوة، بإبلاغ مجلس الأمن بالتطورات الجارية على نحو منتظم.

ومن المتوقع أن يكون التاريخ المحدد لنقل مسؤولية القيادة من تركيا إلى ألمانيا وهولندا هو موعد لا يتعدى يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وعقب انتهاء فترة الستة أشهر تحت القيادة الألمانية الهولندية الموحدة، فإن تحديد هوية من سيخلفهما في مرحلة مبكرة سيمكِّن من إجراء التحضيرات في الوقت المناسب لعملية نقل القيادة. وتود ألمانيا وهولندا أن تطلبا إليكم دعم الجهود الرامية إلى تحديد الدولة الخلف التي ستتولى القيادة عن طريق دعوة الدول الأعضاء للنظر في إمكانية تسلم المسؤولية كدولة ستتولى القيادة التالية.

(توقيع) يوشكا **فيشر** (توقيع) ياب **دي هوب شيفر**